

[الكابينيت الإسرائيلي يخول نتنياهو وغالانت صلاحية اتخاذ أي خطوات تستهدف منفذي العمليات الفلسطينيين والجهات التي تقوم بإرسالهم]

”معاريف“، 2023/8/23

خول المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية - الأمنية [الكابينيت] أمس (الثلاثاء) رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت صلاحية اتخاذ أي خطوات تستهدف منفذي العمليات الفلسطينيين والجهات التي تقوم بإرسالهم.

وقال بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية إن الكابينيت الإسرائيلي عقد أمس اجتماعاً طارئاً استمر 3 ساعات، جرى فيه تداول تصاعد العمليات في المناطق [المحتلة]، وفي ختام الاجتماع، اتخذ الكابينيت سلسلة من الخطوات لاستهداف منفذي العمليات ومرسليهم، وفوض رئيس الحكومة ووزير الدفاع التحرك في هذا الشأن. وشدد البيان على دعم الكابينيت لقادة الجيش الإسرائيلي وجنوده وأفراد الأذرع الأمنية في نشاطاتهم ضد العناصر ”الإرهابية“ من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل وسكانها.

وذكرت تقارير إسرائيلية أن مشادة وقعت بين وزير الدفاع غالانت ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، عندما حذر غالانت من تصاعد عنف المستوطنين، فردّ عليه بن غفير بأن المشكلة الوحيدة في المناطق [المحتلة] والتي يتعين على الحكومة الإسرائيلية إيجاد حلّ لها هي ”الإرهاب“ الفلسطيني. كما هاجم بن غفير الجيش الإسرائيلي، وقال إنه لا يقوم بعمله، ويهتم بالجنود أكثر من الاهتمام بأمن المستوطنين.

وشجب غالانت أقوال بن غفير هذه، وقال إن التصريحات ضد الجيش الإسرائيلي تدفع العناصر ”الإرهابية“ إلى الاعتقاد أن كل شيء مسموح به، وأن الجيش الإسرائيلي ضعيف.

من ناحية أخرى قالت مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى أمس، إن قيادة الجيش الإسرائيلي تتوقع حدوث تصعيد في العمليات التي ينفذها فلسطينيون، وخاصة عمليات إطلاق نار في منطقة الخليل جنوبي الضفة الغربية. ويأتي هذا التوقع بعد مقتل مستوطنة في جنوبي الخليل أول أمس (الاثنين)، ومقتل إسرائيليين في بلدة حوارة يوم السبت الماضي.

[مقتل 4 مواطنين دروز في أبو سنان على خلفية صراعات بين منظمات إجرامية]

”يديعوت أحرونوت“، 2023/8/23

قال القائد العام للشرطة الإسرائيلية يعقوب شبتاي إن الإرهاب الدموي الإجرامي الآخذ بالتصاعد في المجتمع العربي هو نتيجة خلافات بين منظمات إجرامية.

وجاءت أقوال شبتاي هذه في سياق تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام خلال قيامه مساء أمس (الثلاثاء) بتفقد موقع جريمة القتل التي وقعت في قرية أبو سنان [الجليل الغربي] وأسفرت عن مقتل أربعة أشخاص من أبناء الطائفة الدرزية، بينهم مرشح لرئاسة السلطة المحلية في القرية.

وأضاف شبتاي: ”إن الحديث يدور حول حدث مأساوي وصعب للغاية، هو نتاج صراع بين تنظيمات إجرامية بسبب صراعات السيطرة التي نشأت بعد إيداع قيادات التنظيمات السجن. وتنشط الشرطة الإسرائيلية حالياً كلها داخل بلدات المجتمع العربي ومع كل الوحدات من أجل وضع حد لهذا الإرهاب.“

وقال رئيس الدولة الإسرائيلية يتسحاق هرتسوغ في بيان صادر عنه، إن جرائم القتل في المجتمع العربي تستدعي إعلان حالة طوارئ وقيام الدولة بخطوات عاجلة. وأضاف: ”إن كل مواطن في المجتمع العربي في إسرائيل يعيش اليوم في خوف كبير وحزن شديد وقلق رهيب. وكل قتيل هو عالم كامل لعائلته وأحبائه.“

هذه حالة طوارئ تتطلب اتخاذ الدولة تدابير حاسمة للقضاء على الجريمة والعنف ومنع الخسائر في الأرواح.

وأعلن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أنه على خلفية آخر جرائم القتل في المجتمع العربي، ولا سيما في أبو سنان ومدينة الطيرة [المثلث]، سيعقد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو اليوم (الأربعاء) جلسة خاصة للجنة الفرعية لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي.

وعقب الرئيس الروحي للطائفة الدرزية الشيخ موفق طريف على الجريمة، فقال في بيان صادر عنه: "وقعت هنا مجزرة، جريمة حقيرة، وإرهاب تجاوز كافة الخطوط الحمراء والسوداء وحصد حياة 4 مواطنين. إن الإجرام في الجليل هو إرهاب بكل ما في الكلمة من معنى، والدولة والشرطة تغلقان عيونهما أمام الإرهاب والإجرام المستفحل. إن المسؤولية الحصرية للحكومة والشرطة هي فرض السيادة والسيطرة أولاً، وقبل كل شيء الاهتمام بأمن المواطنين والسكان في الدولة. نحن حالياً في خضم ساعة طوارئ وطنية، ومثلما يجتمع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر [الكابينيت] في أعقاب الأعمال الإرهابية ويأمر بخطوات رد، هكذا يجب أن يفعل الليلة. يجب على الحكومة الاجتماع بشكل فوري، وأن تعرض أمام الجمهور خطة طوارئ تطبق فوراً."

[المحكمة الإسرائيلية العليا ترفض طلب الحكومة تأجيل جلسة النظر في طلبات التماس ضد قانون تقليص حجة المعقولة]

"معاريف"، 2023/8/23

رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا أمس (الثلاثاء) طلب الحكومة الإسرائيلية تأجيل جلسة النظر في طلبات التماس ضد قانون تقليص حجة المعقولة بهيئة مؤلفة من جميع قضاة المحكمة الـ15، والمقرر أن تعقد يوم 12 أيلول/سبتمبر المقبل.

وجاء في قرار المحكمة أنه في إثر هيئة القضاة الموسعة التي جرى إقرارها والضرورات الزمنية، لا يمكن الاستجابة لطلب تأجيل جلسة المحكمة المقررة في 12 أيلول/سبتمبر.

وهاجم رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست عضو الكنيست سيمحا روتمان المحكمة العليا بسبب رفضها تأجيل النظر في طلبات الالتماس هذه، واتهمها بأنها تتعمد دفع إسرائيل في اتجاه أزمة دستورية.

وكتب روتمان في تغريدة نشرها على موقع "تويتر": "أردت أن أومن بأن المحكمة العليا لا تسعى لإحداث أزمة دستورية بشكل متعمد في إطار حرب الحفاظ على قوتها المبالغ فيها، وبثمن دفع دولة إسرائيل إلى فوضى في الأداء. وأثبت الواقع أن هذا كان اعتقاداً ساذجاً للغاية. يبدو أنه لا حدود للمحكمة العليا، ولا يجوز في الديمقراطية أن يكون هناك سلطة لا حدود لصلاحياتها."

وكانت الحكومة الإسرائيلية قدمت إلى المحكمة العليا يوم الجمعة الماضي طلب التماس لتأجيل موعد تاريخ جلسة النظر في طلبات الالتماس ثلاثة أسابيع. وقال المحامي الذي سيمثل الحكومة أمام المحكمة إيلان بومبخ إنه بحاجة إلى مزيد من الوقت من أجل الاستعداد للمداولات في المحكمة. وفسر بومبخ طلب التأجيل بأن تبعات نتائج هذا الإجراء بالغة الأهمية وبعيدة المدى، وأن المهلة التي قررتها المحكمة من أجل الرد على طلبات الالتماس ليست ملائمة، كما أن حجم الموضوع وعمقه يستوجبان فترة كافية لصوغ الرد.

وجرى تعيين موعد جلسة المحكمة العليا بسبب قرب انتهاء ولاية رئيسة المحكمة العليا إستير حيوت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر المقبل، وبعدها ينبغي أن تتفرغ حيوت لكتابة قرارات حكم في قضايا أخرى لمدة 3 أشهر.

وصادقت المستشارة القانونية للحكومة غالي بهراف ميارا على أن يستعين وزير العدل ياريف ليفين بخدمات محام خاص من أجل تمثيل الحكومة خلال نظر المحكمة العليا في طلبات الالتماس، وأشارت إلى أنها تعارض قانون تقليص حجة المعقولية.

[مجلس الكنائس العالمي يهاجم إسرائيل بسبب منع آلاف المصلين
المسيحيين من الصعود إلى جبل الطور للاحتفال بـ"عيد التجلي"]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/8/23

نشر مجلس الكنائس العالمي أمس (الثلاثاء) بياناً هاجم فيه إسرائيل بشكل حادّ بسبب منع آلاف المصلين يوم الجمعة الماضي من الصعود إلى جبل الطور للاحتفال بـ"عيد التجلي".

واعتبر البيان الشديد اللهجة لهذه المنظمة الدولية، التي تضم آلاف الكنائس حول العالم، أن منع وصول المصلين إلى الكنيسة للاحتفال بالعيد هو انتهاك لحرية العبادة.

ويُعتبر جبل الطور المكان الذي تحول فيه يسوع المسيح من شخص عادي إلى نبي.

وقال الأمين العام للمنظمة القس جيرري فيلي إن ما لا يقل عن 1000 سيارة انتظرت على الحواجز التي أقامتها شرطة إسرائيل في الطريق إلى الكنيسة، وفي أعقاب ذلك، تم توقيفهم ساعتين ونصف الساعة. وأشار فيلي إلى أن من بين الذين تم توقيفهم عضو في اللجنة الإدارية للمجلس، الذي يضم 349 كنيسة من كافة أنحاء العالم ويتبعه 590 مليون مصلّ، ويتواجد مقر إدارة المجلس في المركز المسكوني في جنيف في سويسرا.

وأشار فيلي إلى أن الآلاف من المصلين المسيحيين من الطائفة الأرثوذكسية كانوا سيحتفلون بعيد التجلي، لكنهم اضطروا إلى العودة بعد عدم حصول الحدث على التراخيص المطلوبة قبل فترة وجيزة من بدايته. وذكر أنه قبل أيام عقد اجتماع بين المجلس الأرثوذكسي في الناصرة وبين السلطات الإسرائيلية واتفق على إقامة الحدث، واعتبر أن مضايقة هذا الاحتفال المسيحي تأتي بعد مضايقات متكررة تعرّض لها المسيحيون في القدس وحيفا وأماكن أخرى. وأضاف: "إننا نرى أن المساس بحرية العبادة وإلغاء الصلاة والتقديدات على حياة المجتمع المسيحي

في الأرض المقدسة، بحجة الأمن والأمان، هو أمر غير مقبول، ويطالب مجلس الكنائس العالمي الحكومة الإسرائيلية بإتاحة ممارسة مراسم العبادة المسيحية، وبأن تتم الأحداث الاجتماعية بحرية، وبالدفء عن الحقوق الدينية لجميع الناس.

مقالات وتحليلات

افتتاحية

”هأرتس“، 2023/8/23

نتنياهو وحكومته الكهانية يتخيلان عن العرب

- مدير عام بلدية الطيرة عبد الرحمن قشوع، قُتل جرّاء إطلاق الرصاص عليه أول أمس بالقرب من مبنى البلدية ومن مركز الشرطة في البلدة، كما جرح في الحادث رجلان آخران. وأمس قُتل 4 رجال من المجلس المحلي في أبو سنان في الجليل الغربي. أحد القتلى رازي صعب كان مرشحاً لانتخابات رئاسة المجلس. لقد رفع الضحايا الأربع تعداد القتلى في المجتمع العربي إلى 158 منذ بداية هذه السنة، وما زلنا في شهر آب/أغسطس فقط. وللمقارنة، قُتل في السنة الماضية 111 عربياً في إسرائيل.
- تنتشر الجريمة في البلدات العربية وحيات المواطنين العرب في إسرائيل مُستباحة. وهذا ليس قدراً من السماء. إن حكومات إسرائيل هي التي استباحت حياة المواطنين العرب على مرّ السنوات. قد يقال إن من مصلحة حكومة التغيير أنها حاولت تغيير ذلك، ونجحت قليلاً في تحسين الوضع. لكن وصول الحكومة الكهانية برئاسة المحرّض القومي بنيامين نتنياهو الذي سعى لإلغاء كل إنجازات الحكومة السابقة، وبشكل مأساوي، ونجح في إيقاف التوجه نحو التحسن لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي، ولم يعد هناك وجود للأمن الذاتي.

- وزير الداخلية موشيه أربيل هو الشخص الوحيد في هذه الحكومة الفظيعة الذي توجه إلى نتنياهو وطلب تدخله، لأن "حكومة إسرائيل لا يمكنها التغاضي عما يحدث، والانتقال إلى جدول أعمالها." وطالب بـ"عقد جلسة طارئة"، وإدخال الشباك إلى الصورة، ومعالجة "كل حوادث العنف الصعبة التي لها علاقة بالانتخابات المحلية، والتي تهدف إلى تهديد إجراء هذه الانتخابات في موعدها."
- انظروا إلى من توجه. من يريد محاربة الجريمة في البلدات العربية والحرص على أمن المواطنين العرب لا يعين في منصب الأمن القومي تلميذ منير كهانا، كاره العرب وصاحب فكرة الترانسفير [المقصود إيتمار بن غفير]. الحقيقة المرة هي أن نتنياهو مستعد للتخلي عن حياة خمس مواطني الدولة من أجل إشباع الجوع القومي - العنصري لشركائه ومؤيديهم. وحتى لو جرى حل هذه الجريمة، لأنها تتعلق بمدير عام بلدية، فإن هذا لن يغير شيئاً من الصورة العامة، لأن هذه الحكومة ليس لديها أي رغبة في تغييرها.
- لا يمكن الفصل بين انتشار الجريمة وبين محاولة تجويع السلطات المحلية العربية مالياً. ومن المهم الإشارة إلى أن أربيل كان الوزير الوحيد في الحكومة الذي حارب من أجل تحويل الميزانيات، والوحيد الذي حارب وزير المال العنصري بتسلئيل سموتريتش الذي يعمل من أجل تردي وضع المواطنين العرب في إسرائيل.
- الفقر والجريمة دخلا من باب الفراغ الناشئ جراء تخلي الدولة عن مواطنيها. والجريمة ليست سبباً لغياب الحوكمة، بل هي نتيجة له. إذا استمرت الحكومة الكهانية في انتهاج هذا الخط، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى انهيار السلطات المحلية العربية، وإلى سيادة الفوضى والفقر والجريمة. وهذا سبب إضافي لمحاربة هذه الحكومة السيئة.

زلمان شوفال - سفير سابق
"معاريف"، 2023/8/22

**الهدف واضح ومرغوب فيه: السلام مع إسرائيل
هو مصلحة سعودية**

- اشتهر لاعب البيسبول الأميركي يوجي بييرا بجمله العبثية، وأكثرها شهرة كانت: "من أجل بلوغ الهدف، استمر حتى التقاطع." في الأمور السياسية، قد تبدو هذه الرسالة غير واضحة، حتى لو كان هدف إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والسعودية معروفاً، فإن تقاطع الطرق بين القدس وواشنطن والرياض لا يزال غامضاً بعض الشيء.
- قبل 3 أشهر، علمنا باستئناف العلاقات بين إيران والسعودية، وعندما تسابق المحللون في تقديراتهم المتشائمة بشأن فرص تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل، كتبت: "الوضع الجديد لا يغلق الباب على فرص علاقات بين الرياض والقدس"، وأشرتُ إلى أن الدليل على ذلك هو أنه عندما جرت في بيجين الاتصالات بين إيران والسعودية، فإن الرياض حرصت، عن قصد، على تسريب خبر انفتاحها على تطبيع العلاقات مع إسرائيل أيضاً لـ"الوول ستريت جورنال" الأميركية. وشرحتُ يومها أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مهتم بتوسيع حلقة العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية، بما فيها إسرائيل أيضاً.
- تريد الزعامة السعودية تصوير نفسها اليوم كطرف دولي مستقل، ومبادرتها التوسط بين روسيا وأوكرانيا مثلاً هي نموذج من ذلك. السعودية تعتبر إسرائيل شريكة في بلورة شرق أوسط مستقر، وهي تعي المساهمة الكبيرة لإسرائيل في مجال العلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى قوتها العسكرية وكفاءتها الأمنية عموماً. لكن قبل كل شيء، إذا تحققت

العلاقات مع السعودية، فإنها ستشكل أيضاً دليلاً واضحاً على صدقية الاستراتيجية الجيوسياسية لبنيامين نتنياهو لضمان أمن إسرائيل ومستقبلها، استراتيجية لا تتجاهل الموضوع الفلسطيني، لكنها تدرك، بعكس زعماء إسرائيل الآخرين وأقسام كبيرة من المجتمع الدولي، أن المشكلة الفلسطينية لم تعد مفتاح السلام في الشرق الأوسط، بل أصبحت موضوعاً هامشياً نسبياً بالنسبة إلى أغلبية الزعماء العرب - وبالتالي، فإن فرص تسوية عقلانية تكمن في تفاهات مع العالم العربي تحديداً.

- تؤدي أميركا دوراً مركزياً وربما حاسماً في فرص توصل السعودية وإسرائيل إلى اتفاق، وهي تعمل، ليس فقط انطلاقاً من موقعها كطرف رفيع المستوى ومؤثر في الساحة الدولية، وكحليفة استراتيجية لإسرائيل، بل أيضاً انطلاقاً من مصالحها الخاصة. وكما وصف ذلك الكاتب من البيت الأبيض بيتر بايكر في "النيويورك تايمز": موفدو الرئيس بايدن يشجعون الجهود لإعادة صوغ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط من خلال إقامة علاقات دبلوماسية بين السعودية وإسرائيل، حتى بثمن تقديم تنازلات ملموسة من جانب الولايات المتحدة.

- لكن ليس فقط تنازلات، هناك مصالح مهمة. لقد أخطأت واشنطن عندما قررت خلال ولاية باراك أوباما أن الشرق الأوسط فقد أهميته الاستراتيجية بالنسبة إليها، وحالياً هي تحاول إصلاح هذا الخطأ. لقد انتهج أوباما خلال حكمه سياسة قسّمت الشرق الأوسط إلى منطقتي نفوذ، منطقة خاضعة للنفوذ الشيعي بزعامة إيران، والمنطقة الثانية هي العالم العربي السني بزعامة السعودية، لكن قصر نظره (أو عدم اهتمامه) السياسي جعله لا يسأل شعوب المنطقة عن رأيها، ولا يعترف بأن طموحات الهيمنة الإيرانية ليست محدودة بالعالم الشيعي، بل تمتد إلى الشرق الأوسط كله، وحتى خارجه، وحاول الدفع قدماً بتأييده لإيران من خلال الاتفاق النووي.

- قرار الرئيس ترامب إلغاء الاتفاق النووي وفرض عقوبات إضافية على إيران أحبطا هذا المسار، وإدارة بايدن هي اليوم في المراحل الأخيرة لاستئناف الاتفاق النووي الأصلي مع بعض التغييرات، الجزئية والموقته بصورة أساسية. المنتج النهائي لن يُطلق عليه اسم "اتفاق" لمنع طرحه

على الكونغرس، بل هو رزمة اتفاقات. اتفاق إطلاق سراح مواطنين أميركيين يحملون جنسية مزدوجة من السجن في مقابل الإفراج عن عشرات مليارات الدولارات لمصلحة طهران، على ما يبدو، كان مقدمة لتفاهات شاملة لاحقة وخطوة سياسية داخلية قبيل الانتخابات الرئاسية في سنة 2024، هدفها الموازنة بين الاتفاقات غير الشعبية مع إيران وبين اتفاق يحظى بالشعبية بين إسرائيل والسعودية.

- بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الإدارة الأميركية أن تضع وراءها فترة الأزمة مع السعودية جرّاء مقتل الصحفي جمال الخاشقجي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع المملكة، وخصوصاً في موضوع النفط، وفي مسألة العلاقات الأمنية بينهما. من هنا، فإن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية يشكل هدفاً وأداة بالنسبة إلى واشنطن.
- للسعودية أيضاً مصلحة مزدوجة: ليس فقط إصلاح العلاقات الاستراتيجية والأمنية مع الولايات المتحدة (إذ على الرغم من عودة الحرارة إلى العلاقات مع إيران، ليس لدى السعودية وهم بشأن التهديد الأساسي الذي تشكله)، بل هناك أهداف أخرى، مثل المساعدة في تطوير طاقة نووية لأهداف سلمية، وهذه مسألة إشكالية، ليس فقط لأميركا، بل لإسرائيل خصوصاً. وعلى ما يبدو، لن يشكل الموضوع الفلسطيني عقبة لا يمكن تجاوزها بالنسبة إلى السعودية، على الرغم من كونها كانت في الماضي عرابة "خطة السلام العربية"، ويبدو أحياناً أن واشنطن، أكثر من الرياض، تريد ربط تقدّم الخطوات الإسرائيلية - السعودية بالقضية الفلسطينية. في الأساس الهدف واضح، ويرغب فيه كلٌّ من إسرائيل والسعودية وأميركا - على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من المطبات على الطريق.

إفرايم لافي؛ مثير الران؛ محمد وتد؛ إستيفان كلور؛ تومر فدلون؛

ودرك ليف، مجموعة باحثين في معهد أبحاث الأمن القومي

مباط عال، العدد 1753، 2023/8/20

**إلحاق الضرر بالميزانيات المخصصة
للمجتمع العربي سيزعزع الأمن الداخلي**

- يبدو أن حكومة إسرائيل تنوي قضم الميزانيات الحكومية التي تمت المصادقة عليها في إطار الخطة الخمسية لدعم المجتمع العربي. وسيكون لهذا أبعاد قانونية إشكالية، وإسقاطات اقتصادية خطيرة، بالإضافة إلى إسقاطات سلبية على علاقات الأغلبية اليهودية مع الأقلية العربية.
- تمت المصادقة على الخطة الخمسية 550 المخصصة للمجتمع العربي للسنوات 2022-2026، والتي أُقرت في شباط/فبراير 2023، في إطار ميزانية الدولة. وهي تستند بالأساس إلى الرؤية التي أدت إلى بلورة الخطة الخمسية الأولى للمجتمع العربي 922 (كانون الأول/ديسمبر 2015) التي صادقت عليها حكومة بنيامين نتنياهو. من صاغوا الخطة الأصلية رأوا أن تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في إسرائيل هو هدف استراتيجي بعيد المدى، وسيكون بمثابة رافعة لدمج العرب اقتصادياً واجتماعياً في الدولة. الفكرة الأساسية كانت الدفع بتغييرات أساسية ومستمرة في السياسة المتبعة تجاه المجتمع العربي، تتجلى في نمو السوق الإسرائيلية كلها. ما ميّز الخطة كان التغيير الأساسي والثابت في طريقة توزيع الميزانيات للمجتمع العربي، وتلازم مع النمو السكاني للمجتمع. وهذا، عبر تقليص التمييز المستمر في تخصيص الموارد للمجتمع العربي، وتوزيع الميزانيات بشكل متساوٍ أكثر بين الفئات المختلفة.
- نية وزير المالية تجميد الميزانيات للسلطات المحلية العربية (محاولته وقف تمويل الطلاب الجامعيين في القدس الشرقية، والتي تم إحباطها)، وكذلك مطالبة حزب "قوة يهودية" بوقف الخطة الخمسية 550 ومناقشة مكوناتها من جديد، تتعارض مع هذه الاتجاهات العميقة، ويتم تبريرها بادعاءات لا تتمتع بأي دعم مهني:
- **بشأن الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية:** في إطار القرار الحكومي 550، ادعى وزير المالية أن هذه الميزانيات تنزلق إلى المنظمات الإجرامية. هذا الادعاء يشير إلى مشكلة صعبة في مجال استغلال هذه الميزانيات الحكومية بصورة أكثر نجاعة في داخل السلطات المحلية

العربية. لكنها تتجاهل العمل المكتبي الواسع الذي تم في إطار خطة "مسار آمن" في الحكومة السابقة، والتي تم تقديمها للحكومة في أيار/مايو 2022، وفي أساسها خلق مسارات تمويل آمنة للسلطات المحلية. كل ما كان يجب القيام به هو تطبيق التغييرات التنظيمية المقترحة وآليات الرقابة لهذه الميزانيات.

- **بشأن نية وقف الخطة الخمسية 550 من أجل إعادة مناقشتها: الادعاء هو** أن الحديث يدور حول أموال تم تخصيصها في الحكومة السابقة، في إطار الاتفاقيات الائتلافية، وبذلك هناك "استمرار إشكالي في سياسة التمييز ضد اليهود، وذلك عبر منح جهات غير صهيونية سيطرة غير مسبوقه على إدارة الوزارات الحكومية." وهذا، بعد أن صادقت الحكومة الحالية على الخطة، في إطار ميزانية الدولة.

- **بشأن قرار الخطة الخمسية للسنوات 2023-2028 في القدس الشرقية:** والتي تمت المصادقة عليها بتاريخ 2023/5/23، جاء أن "تقليص الفجوات... هو تحدٍّ قومي، وهدف حكومي له أهمية قصوى.. إن تطوير القدس وازدهارها... لمصلحة جميع السكان فيها... يقومان على دمج سكان القدس الشرقية في الحياة الحضرية وفي المجتمع الإسرائيلي." وبشأن نية وقف ميزانيات جزء من الخطة، المتعلق بإعداد الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية للدراسة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، ادعى وزير المالية أولاً أن هذا يشجع على التحريض ويقوّي التوجهات القومية الخطرة. لا يوجد أي أساس لهذا الادعاء. تشير التجربة إلى أن هذا لا يشجع "الإرهاب" فقط، بل يشجع الاندماج الطبيعي للسكان الفلسطينيين. ويبدو تأثير الخطة في شباب القدس الشرقية واندماجهم داخل المجتمع الإسرائيلي واضحاً منذ الآن. فاستناداً إلى معطيات دائرة الإحصاء المركزية، يتضح أنه منذ بداية الخطة 2018-2023، ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من القدس الشرقية في السنة الأولى الجامعية في إسرائيل بنسبة 85% (1218 طالباً جامعياً). الشهادات الجامعية من المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ستسهل اندماج الشباب في سوق العمل الإسرائيلي، وتساعد على تخفيف التوتر القومي. وتشير التقديرات إلى أن إلغاء التمويل

هو ما سيعزز الدوافع لـ"العنف" القومي في القدس الشرقية، إحدى أكثر المناطق فقراً في الدولة ومركز الاحتكاك القومي. مؤخراً (في 17 آب/أغسطس)، نُشر في الإعلام خبر عدم إلغاء تخصيص هذه الأموال للخطة المذكورة في شرقي القدس، وأن الميزانيات ستحوّل إلى "تشجيع التعليم العالي للشباب العرب". من غير الواضح بعد ما هو المغزى العملي لهذه الصيغة الجديدة.

- مبدئياً، إن قضم الميزانيات المخصصة لتطوير المجتمع العربي، حتى لو لم يتم بشكل كامل، يشير إلى اتجاه أيديولوجي، هو في أساسه إقصاء قومي معادٍ للعرب.

الأبعاد القانونية

- في النيات المعلنة لوزير المالية، هناك خرق قانوني صارخ وعدم احترام لقرارات الحكومة السابقة. الاستمرارية الحكومية تشكل أحد المبادئ الأساسية للقانون العام في إسرائيل، ومبدأً أساسياً مهماً في كل نظام ديمقراطي ملتزم بالاستقرار النظامي. مبدأ الالتزام بالوعد الحكومية له أهمية خاصة في نظام حكم ديمقراطي - برلماني لا توجد فيه ثغرات دستورية واضحة، كما هي الحال في إسرائيل، حيث تجري الانتخابات بوتيرة أقل من 4 أعوام. ثمة بُعد إضافي له علاقة بالالتزام الدستوري الواضح المفروض على الحكومة بالمساواة بين جميع السكان. خرق هذه الوعد الحكومية على أساس الهوية السياسية والقومية والدينية وغيرها، يلحق الضرر بمبدأ المساواة.

الإسقاطات الاقتصادية والاجتماعية

- الثمن الفوري لهذه القرارات، إذا تم تطبيقها، هو ضرر حقيقي في مجال تقديم الخدمات الضرورية اليومية للمجتمع العربي ووقف كافة مسارات التطوير الضرورية التي بدأت في الأعوام الماضية. سيلحق الضرر بالسلطات المحلية العربية الضعيفة وبتطوير محركات النمو للمجتمع العربي المخصصة لخلق احتمالات استقرار اجتماعي - اقتصادي عبر دمج السكان. الافتراض أنه يمكن السيطرة على الأقلية عبر التمييز

الاقتصادي هو خاطئ، ويمكن أن يؤدي إلى اتجاهات عكسية، مثل تعميق مشاعر الإحباط والكراهية، ممزوجة بالنزعة القومية، ويمكن أن يؤدي إلى العنف. وبصورة خاصة في الوقت الذي يعيش المجتمع العربي حالة دامية بسبب ازدياد حالات العنف في أوساطه.

- النية المحددة بشأن تجميد تحويل الميزانيات للسلطات المحلية العربية، التي تعاني أصلاً جراء نقص في مصادر التمويل، هي مصيرية بالنسبة إلى هذه السلطات. تشير أرقام دائرة الإحصاء المركزية إلى فجوات في المدخول بين البلدات اليهودية والعربية، وتبرز أهمية تحويل هذه الميزانيات. إن تحصيل الضرائب في البلدات العربية أقل من المعدل بأربعة أضعاف مما هو عليه في البلدات اليهودية، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي – الاجتماعي المتدني وعدم وجود دخل جدي من الضريبة التجارية. على مدار السنوات، أثر الدخل المنخفض في مستوى تقديم خدمات التعليم والرفاه للسكان من جانب السلطات العربية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الفجوات. وأكثر من ذلك، فإن السلطات المحلية وضعت خطط ميزانياتها، استناداً إلى التمويل الحكومي الذي تم إقراره في الخطة الخمسية. من دون تحويل هذه الأموال، يمكن أن تجد السلطات المحلية أنها في عجز كبير، سيدفع بالحكومة المركزية إلى تمويله من ميزانيتها.

- التراجع المتوقع في حصول المواطنين العرب على الخدمات الأساسية سيُلحق الضرر الفوري وفي المدى المتوسط بمستوى حياتهم، ويؤدي إلى تراجع الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن: الفجوات العميقة في مجال التعليم بين العرب واليهود يمكن أن تتوسع مرة أخرى، بعد أن بدأت تنقلص؛ ويمكن أن يلحق الضرر أيضاً بتعزيز المعرفة الرقمية والمهارات في اللغة العبرية والإنكليزية، بهدف مساعدة هؤلاء الشباب على الاندماج في سوق العمل؛ وتقليص الموارد المخصصة للسكن سيقُلص توفُّر أراضي الدولة للسكن وإقامة مؤسسات عامة، بالإضافة إلى أنه سيُضيف عوائق في مجال التخطيط المدني، ويضعف اللجان المحلية ووحدات الهندسة في السلطات المحلية.

- ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ النيات المعلنة إلى إلحاق الضرر بمعالجة

تحدي ظاهرة الشباب العاطل من العمل، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى توسع إضافي للعنف والإجرام في المجتمع العربي. منذ بداية العام، تتصاعد هذه الظاهرة بشكل غير مسبوق، إذ بات عدد القتلى في المجتمع العربي ضعفي الأرقام القاسية التي شهدتها السنوات الماضية. العلاقة بين تدني الوضع الاقتصادي - الاجتماعي وبين العنف والإجرام واضحة ومثبتة، وبصورة خاصة في المجتمع العربي في إسرائيل. ويمكن الافتراض أيضاً أن إلحاق الضرر بالخطط المخصصة للمجتمع العربي سيؤدي إلى إحباط وغضب سيتم توجيهه نحو الجمهور اليهودي والحكومة، وسينعكس في تصاعد ظاهرة الجريمة والعنف والبلطجة، والتي ستنزلق أيضاً إلى الحيز اليهودي.

خلاصة وتوصيات

- منذ تأليف حكومة إسرائيل الحالية، تصاعد التخوف في أوساط الجمهور العربي من أن تغدو ظروفه أسوأ. الأخبار بشأن تقليص متوقع في الخطة الخمسية جعل هذا التخوف العام حقيقياً، ومباشراً وصارخاً. صحيح أن الحديث يدور في هذه المرحلة حول نيات محدودة ظاهرياً، لكن الاتجاه في المدى البعيد واضح: تعزيز إقصاء العرب في إسرائيل على أساس حسابات قومية. حتى التفسيرات لهذه النيات تشير إلى ذلك. لدى الحكومة الكثير مما يمكن القيام به لزيادة نجاعة الاستثمارات المالية في المجتمع العربي، ومع ذلك، فإذا تحقق التوجه المذكور فإنه يمكن أن يؤدي إلى تغيير استراتيجي سلبي، يرافقه ضرر كبير في العلاقات بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في الدولة.
- في دولة إسرائيل، حيث تعيش أقلية قومية كبيرة من الشعب الفلسطيني يجري التعامل معها، في نظر الكثيرين، على أنها عدو، سيكون لهذا تغيير في ميزان العلاقات بين الأغلبية والأقلية إسقاطات سلبية بعيدة المدى. وبالإضافة إلى الأسئلة المبدئية - الأيديولوجية الخاصة بالديمقراطية والمساواة وحقوق المواطن، يدور الحديث هنا عن قضية اجتماعية أمنية حساسة، تنطوي على الكثير من المخاطر. التراجع عن سياسة واضحة تدعم الاندماج، لمصلحة سياسة عنيفة تقوم على الإقصاء والتمييز، وذلك من

خلال استعمال قوة الدولة ضد الأقلية القومية الضعيفة، يمكن أن يدفع في اتجاه التطرف القومي لدى الطرفين، وأن يؤدي إلى ضرر في الأمن القومي، وذلك في وقت يوجد فيه أصلاً توتر في البيئة الإقليمية لإسرائيل.

● لذلك، على الحكومة الامتناع من تنفيذ سياساتها الإقصائية تجاه المجتمع العربي والعودة إلى سياسة البناء التي وجهت الحكومات السابقة منذ سنة 2015. عليها أن تعمل على ترميم ما لحق به الضرر أصلاً: ثقة المجتمع العربي بالحكومة والدولة. إن المسّ بالمبادئ الأساسية للمساواة واحترام الأقلية يمكن أن يؤدي إلى فوضى نظامية وعنف واسع. يجب وقف الخطوات المضرة أيضاً بسبب تداعياتها السلبية على صورة إسرائيل في المجتمع الدولي، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة وأوساط الجمهور اليهودي فيها.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

غزاوى: سرديّة الشقاء والأمل

المؤلف: جمال زقوت

تدقيق وتحريّر لغوي: لميس رضى

جمال زقوت، سياسي وناشط فلسطيني ولد في مخيم الشاطئ في غزة في كنف أسرة لجأت من بلدة إسدود جراء نكبة 1948. اعتُقل عدة مرات، وأبعدته سلطات الاحتلال، سنة 1988، إلى خارج فلسطين بتهمة المشاركة في تأسيس القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الأولى. اعتُقلت زوجته، نائلة عايش، أكثر من مرة، وكذلك طفلهما الذي أمضى مع أمه ستة أشهر في المعتقل. عاد إلى القطاع سنة 1994، وشغل عدداً من المواقع السياسية.

تراجع هذه المذكرات المسيرة الحافلة لحياة لاجئ ومناضل من جيل النكبة في مخيمات غزة والشتات. تجمع بين التجربة الشخصية الحميمة والمشهد العام، في إضاءة على تحولات المجتمع الغزاوي في مراحل مفصلية أبرزها: الحياة اليومية في مخيم الشاطئ في الخمسينيات بعد النزوح؛ الحكم العسكري المصري في غزة في الحقبة الناصرية؛ بداية الاحتلال الإسرائيلي ويوميات المقاومة التي تُكشف بعض تفاصيلها لأول مرة؛ الانتفاضة الكبرى سنة 1987. كما تضيء هذه المذكرات على حياة المؤلف الدرامية في المخيم، وفي أثناء الدراسة والنضال في القاهرة وبلغاريا، ثم عودته إلى فلسطين ودوره في مرحلة إنشاء السلطة الفلسطينية.

